* والمراد بالعبودية هنا العبودية العامة؛ لأن العبودية نوعان: عامة وخاصة:

ـ فالعامة: هي الخضوع لأمر الله الكوني؛ كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

ـ والعبودية الخاصة: هي الخضوع لأمر الله الشرعي، وهي خاصة بالمؤمنين؛ كقوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١]، وهٰذه أخص من الأولى.

* * *

* قوله: «**وَلِلعِبادِ قُدْرَةٌ عَلى أعْمالِهِم، وَلَهُم إرادَةٌ، وَاللهُ خالِقُهُمْ وَخالِقُ قُدْرَتِهِم وَإرادَتِهِم**».

* «**للعباد قدرة على أعمالهم وإرادة**»؛ خلافاً للجبرية القائلين بأنهم لا قدرة لهم ولا إرادة، بل هم مجبرون عليها.

* «**والله خالقهم وخالق إرادتهم وقدرتهم**»؛ خلافاً للقدرية القائلين بأن الله ليس خالقاً لفعل العبد ولا لإرادته وقدرته.

* وكأن المؤلف يشير بهٰذه العبارة إلى وجه كون فعل العبد مخلوقاً لله تعالى؛ بأن فعله صادر عن قدرة وإرادة، وخالق القدرة والإرادة هو الله، وما صدر عن مخلوق؛ فهو مخلوق.

ويشير بها أيضاً إلى كون فعل العبد اختياريّاً لا إجباريّاً؛ لأنه صادر عن قدرة وإرادة؛ فلولا القدرة والإرادة؛ لم يصدر منه

الفعل، ولولا الإرادة؛ لم يصدر منه الفعل، ولو كان الفعل إجباريّاً؛ ما كان من شرطه القدرة والإرادة.

* * *

ثم استدل المؤلف لذلك، فقال: «**كما قال تعالى**: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۞ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [**التكوير: ٢٨ - ٢٩**]».

* فقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾: فيها رد على الجبرية.

* وفي قوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾: رد على القدرية.

* * *

* قوله: «**وَهٰذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ القَدَرِ**»؛ أي: درجة المشيئة والخلق.

* «**يُكَذِّبُ بِها عامَّةُ القَدَرِيَّةِ، الذينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مَجوسَ هٰذِهِ الأُمَّةِ**».

* «**عامة القدرية**»؛ أي: أكثرهم يكذبون بهٰذه الدرجة، ويقولون: إن الإنسان مستقل بعمله، وليس لله فيه مشيئة ولا خلق.

* و«**سماهم النبي ﷺ مجوس هٰذه الأمة**»[1]؛ لأن المجوس

---

(١) لما رواه الإمام أحمد (٢/ ٨٦) عن ابن عمر، وأبو داود (٤٦٩١)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٦٤١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٤٥) =

يقولون: إن للحوادث خالقين: خالقاً للخير، وخالقاً للشر! فخالق الخير هو النور، وخالق الشر هو الظلمة؛ فالقدرية يشبهون هٰؤلاء المجوس من وجه؛ لأنهم يقولون: إن الحوادث نوعان: حوادث من فعل الله؛ فهٰذه خلق الله، وحوادث من فعل العباد؛ فهٰذه للعباد استقلالاً، وليس لله تعالى فيها خلق.

* * *

* قوله: «**وَيَغْلو فيها قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الإِثْباتِ، حتَّى سَلَبوا العَبْدَ قُدْرَتَهُ وَاخْتِيارَهُ، وَيُخْرِجونَ عَن أَفْعالِ اللهِ وَأَحْكامِهِ حِكَمَها وَمَصالِحَها**».

* «**يغلو فيها**»؛ أي: في هٰذه الدرجة.

* «**قوم من أهل الإثبات**»؛ أي: إثبات القدر.

* وهٰؤلاء القوم هم الجبرية؛ حيث إنهم سلبوا العبد قدرته واختياره، وقالوا: إنه مجبر على عمله؛ لأنه مكتوب عليه.

* قوله: «**ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها**»: «**يخرجون**»: معطوفة على قوله: «يغلو».

* ووجه كونهم يخرجون الحكم والمصالح عن أفعال الله

= عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل أمة مجوس، ومجوس أمتي الذين يقولون لا قدر»، وخرجه الآجري في «الشريعة» (١٩٠)، والطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠٧). والحديث حسنه الألباني بمجموع طرقه في «السنة» (١٤٥) لابن أبي عاصم.

وأحكامه: أنهم لا يثبتون لله حكمة أو مصلحة؛ فهو يفعل ويحكم لمجرد مشيئة، ولهٰذا يثيب المطيع، وإن كان مجبراً على الفعل، ويعاقب العاصي، وإن كان مجبراً على الفعل.

ومن المعلوم أن المجبر لا يستحق الحمد على محمود، ولا الذم على مذموم؛ لأنه بغير اختياره.

* وهنا مسألة يحتج بها كثير من العصاة: إذا أنكرت عليه المنكر؛ قال: هٰذا هو ما قدره الله عليه؛ أتعترض على الله؟! فيحتج بالقدر على معاصي الله، ويقول: أنا عبد مسير! ثم يحتج أيضاً بحديث: «تحاج آدم وموسى، فقال له موسى: أنت أبونا، خيبتنا وأخرجتنا من الجنة؟! فقال له آدم: أنت موسى! اصطفاك الله بكلامه، وكتب لك التوراة بيده! أتلومني على أمر قدره الله عليَّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟!». قال النبي عليه الصلاة والسلام: «فحج آدم موسى»؛ قالها ثلاثاً[1]. وعند أحمد: «فحجه آدم»[2]. وهي صريحة في أن آدم غلب موسى بالحجة.

قال: فهٰذا آدم لما اعترض عليه موسى؛ احتج عليه بالقدر، وآدم نبي، وموسى رسول، فسكت موسى؛ فلماذا تحتج عليَّ؟

والجواب على حديث آدم:

ـ أما على رأي القدرية؛ فإن طريقتهم أن أخبار الآحاد لا

---

(١) رواه: البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢)؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه أحمد في «المسند» (٢٦٨).

توجب اليقين؛ قالوا: وإذا عارضت العقل؛ وجب أن ترد. وبناء على ذٰلك قالوا: هٰذا لا يصح ولا نقبله ولا نسلم به.

ـ أما الجبرية؛ فقالوا: إن هٰذا هو الدليل، ودلالته حق، ولا يلام العبد على ما قدر عليه.

ـ أما أهل السنة والجماعة؛ فقالوا: إن آدم عليه الصلاة والسلام فعل الذنب، وصار ذنبه سبباً لخروجه من الجنة، لٰكنه تاب من الذنب، وبعد توبته اجتباه الله وتاب عليه وهداه، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ومن المحال أن موسى عليه الصلاة والسلام ـ وهو أحد أولي العزم من الرسل ـ يلوم أباه على شيء تاب منه ثم اجتباه الله بعده وتاب عليه وهداه، وإنما اللوم على المصيبة التي حصلت بفعله، وهي إخراج الناس ونفسه من الجنة؛ فإن سبب هٰذا الإخراج هو معصية آدم؛ على أن آدم عليه الصلاة والسلام لا شك أنه لم يفعل هٰذا ليخرج من الجنة حتى يلام؛ فكيف يلومه موسى؟!

وهٰذا وجه ظاهر في أن موسى عليه السلام لم يرد لوم آدم على فعل المعصية، إنما على المصيبة التي هي من قدر الله، وحينئذ يتبين أنه لا حجة بهٰذا الحديث للجبرية.

فنحن نقبله ولا ننكره كما فعل القدري، ولٰكننا لا نحتج به على المعصية؛ كما فعل الجبري.

وهناك جواب آخر أشار إليه ابن القيم رحمه الله، وقال: الإنسان إذا فعل المعصية واحتج الإنسان بالقدر عليها بعد التوبة

منها؛ فلا بأس به.

ومعناه: أنه لو لامك أحد على فعل المعصية بعد أن تبت منها، وقلت: هٰذا بقضاء الله وقدره، وأستغفر الله وأتوب إليه... وما أشبه ذٰلك؛ فإنه لا حرج عليك في هٰذا.

فآدم احتج بالقدر بعد أن تاب من المعصية، وهٰذا لا شك أنه وجه حسن، لٰكن يبعده أن موسى لا يمكن أن يلوم آدم على معصية تاب منها.

ورجح ابن القيم قوله هٰذا بما جرى للنبي عليه الصلاة والسلام حين طرق عليّاً وفاطمة رضي الله عنهما ليلة، فقال: «ألا تصليان؟». فقال علي رضي الله عنه: يا رسول الله! أنفسنا بيد الله؛ فإذا شاء أن يبعثنا؛ بعثنا. فانصرف النبي ﷺ يضرب فخذه وهو يقول: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤][1].

وعندي أن في الاستدلال بهٰذا الحديث نظراً؛ لأن عليّاً رضي الله عنه احتج بالقدر بنومه، والإنسان النائم له أن يحتج بالقدر؛ لأن فعله لا ينسب إليه، ولهٰذا قال الله تعالى في أصحاب الكهف: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨]؛ فنسب التقليب إليه، مع أنهم هم الذين يتقلبون، لٰكن لما كان بغير إرادة منهم؛ لم يضفه إليهم.

والوجه الأول في الجواب عن حديث آدم وموسى ـ وهو ما

---

(١) رواه: البخاري (١١٢٧)، ومسلم (٧٧٥)؛ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ هو الصواب.

* فإذاً؛ لا حجة للجبري بهٰذا الحديث، ولا للعصاة الذين يحتجون بهٰذا الحديث لاحتجاجهم بالقدر.

فنقول له: إن احتجاجك بالقدر على المعاصي يبطله السمع والعقل والواقع:

ـ فأما السمع؛ فقد قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ قالوا ذٰلك احتجاجاً بالقدر على المعصية، فقال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾؛ يعني: كذبوا الرسل واحتجوا بالقدر ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ﴾، وهٰذا يدل على أن حجتهم باطلة؛ إذ لو كانت حجة مقبولة؛ ما ذاقوا بأس الله.

ـ ودليل سمعي آخر: قال الله تعالى: ﴿۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ . . .﴾ [النساء: ١٦٣] إلى قوله: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ﴾ [النساء: ١٦٥]، ووجه الدلالة من هٰذه الآية أنه لو كان القدر حجة؛ ما بطلت بإرسال الرسل، وذٰلك لأن القدر لا يبطل بإرسال الرسل، بل هو باق.

فإذا قال قائل: يرد عليك في الدليل الأول قول الله تبارك وتعالى في سورة الأنعام: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ * وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۖ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ

أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٦ ـ ١٠٧]؛ فهنا قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾؛ فنقول: إن قول الإنسان عن الكفار: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾: قول صحيح وجائز، لٰكن قول المشرك: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ يريد أن يحتج بالقدر على المعصية قول باطل، والله عز وجل إنما قال لرسوله هٰكذا تسلية له وبياناً أن ما وقع فهو بمشيئة الله.

ـ وأما الدليل العقلي على بطلان احتجاج العاصي بالقدر على معصية الله أن نقول له: ما الذي أعلمك بأن الله قدر لك أن تعصيه قبل أن تعصيه؟ فنحن جميعاً لا نعلم ما قدر الله إلا بعد أن يقع، أما قبل أن يقع؛ فلا ندري ماذا يراد بنا؛ فنقول للعاصي: هل عندك علم قبل أن تمارس المعصية أن الله قدر لك المعصية؟ سيقول: لا. فنقول: إذاً؛ لماذا لم تقدر أن الله قدر لك الطاعة وتطع الله؛ فالباب أمامك مفتوح؛ فلماذا لم تدخل من الباب الذي تراه مصلحة لك؛ لأنك لا تعلم ما قدر لك. واحتجاج الإنسان بحجة على أمر فعله قبل أن تتقدم حجته على فعله احتجاج باطل؛ لأن الحجة لا بد أن تكون طريقاً يمشي به الإنسان؛ إذ إن الدليل يتقدم المدلول.

ونقول له أيضاً: ألست لو ذكر لك أن لمكة طريقين أحدهما طريق معبد آمن، والثاني طريق صعب مخوف؛ ألست تسلك الآمن؟ سيقول: بلى. فنقول: إذاً؛ لماذا تسلك في عبادتك الطريق المخوف المحفوف بالأخطار، وتدع الطريق الآمن الذي تكفل الله

تعالى بالأمن لمن سلكه؛ فقال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وهٰذه حجة واضحة.

ونقول له: لو أعلنت الحكومة عن وظيفتين: إحداهما بالمرتبة العالية، والثانية بالمرتبة السفلى؛ فأيهما تريد؟ بلا شك ستريد المرتبة العالية، وهٰذا يدل على أنك تأخذ بالأكمل في أمور دنياك؛ فلماذا لم تأخذ بالأكمل في أمور دينك؟! وهل هٰذا إلا تناقض منك؟!

وبهٰذا يتبين أنه لا وجه أبداً لاحتجاج العاصي بالقدر على معصية الله عز وجل.

* * *

فصل
في الإيمان

* قوله: «**فَصْلٌ: وَمِنْ أصولِ أهْلِ السُّنَّةِ وَالجَماعَةِ أنَّ الدِّينَ وَالإيمانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ**».

* «**الدين**»: هو ما يدان به الإنسان، أو يدين به؛ فيطلق على العمل ويطلق على الجزاء:

ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ * يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٨ ـ ١٩]؛ فالمراد بالدين في هٰذه الآية: الجزاء.

وفي قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]؛ أي: عملاً تتقربون به إلى الله.

ويقال: كما تَدينُ تُدان؛ أي: كما تعمل تجازى.

والمراد بالدين في كلام المؤلف: العمل.

* وأما «**الإيمان**»؛ فأكثر أهل العلم يقولون: إن الإيمان في

اللغة التصديق.

ولٰكن في هٰذا نظر؛ لأن الكلمة إذا كانت بمعنى الكلمة؛ فإنها تتعدى بتعديتها، ومعلوم أن التصديق يتعدى بنفسه، والإيمان لا يتعدى بنفسه؛ فتقول مثلاً: صدقته، ولا تقول: آمنته! بل تقول: آمنت به. أو: آمنت له. فلا يمكن أن نفسر فعلاً لازماً لا يتعدى إلا بحرف الجر بفعل متعد ينصب المفعول به بنفسه، ثم إن كلمة (صدقت) لا تعطي معنى كلمة (آمنت)؛ فإن (آمنت) تدل على طمأنينة بخبره أكثر من (صدقت).

ولهٰذا؛ لو فسر الإيمان بالإقرار؛ لكان أجود؛ فنقول: الإيمان: الإقرار، ولا إقرار إلا بتصديق؛ فتقول: أقرَّ به؛ كما تقول: آمن به، وأقرَّ له؛ كما تقول: آمن له.

هٰذا في اللغة.

* وأما في الشرع؛ فقال المؤلف: «**قول وعمل**».

* وهٰذا تعريف مجمل فصله المؤلف بقوله: «**قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح**».

* فجعل المؤلف للقلب قولاً وعملاً، وجعل للسان قولاً وعملاً.

ـ أما قول اللسان؛ فالأمر فيه واضح، وهو النطق، وأما عمله؛ فحركاته، وليست هي النطق، بل النطق ناشىء عنها إن سلمت من الخرس.

ـ وأما قول القلب؛ فهو اعترافه وتصديقه. وأما عمله؛ فهو عبارة عن تحركه وإرادته؛ مثل الإخلاص في العمل؛ فهٰذا عمل قلب، وكذٰلك التوكل والرجاء والخوف؛ فالعمل ليس مجرد الطمأنينة في القلب، بل هناك حركة في القلب.

ـ وأما عمل الجوارح؛ فواضح؛ ركوع، وسجود، وقيام، وقعود، فيكون عمل الجوارح إيماناً شرعاً؛ لأن الحامل لهٰذا العمل هو الإيمان.

* فإذا قال قائل: أين الدليل على أن الإيمان يشمل هٰذه الأشياء؟

قلنا: قال النبي ﷺ: «الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره»[1]؛ فهٰذا قول القلب. أما عمل القلب واللسان والجوارح؛ فدليله قول النبي ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة: أعلاها: قول: لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»[2]؛ فهٰذا قول اللسان وعمله وعمل الجوارح، والحياء عمل قلبي، وهو انكسار يصيب الإنسان ويعتريه عند وجود ما يستلزم الحياء.

فتبين بهٰذا أن الإيمان يشمل هٰذه الأشياء كلها شرعاً.

---

(١) تقدم تخريجه (١/ ٥٤)، وهو عند مسلم (٨).

(٢) رواه مسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ، وقد أخرجه البخاري (٩) بلفظ: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان».

ويدل لذٰلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ قال المفسرون[١]: أي: صلاتكم إلى بيت المقدس؛ فسمى الله تعالى الصلاة إيماناً؛ مع أنها عمل جوارح وعمل قلب وقول لسان.

هٰذا هو مذهب أهل السنة والجماعة.

* وشموله لهٰذه الأشياء الأربعة لا يعني أنه لا يتم إلا بها، بل قد يكون الإنسان مؤمناً مع تخلف بعض الأعمال، لٰكنه ينقص إيمانه بقدر ما نقص من عمله.

* وخالف أهل السنة في هٰذا طائفتان بدعيتان متطرفتان:

الطائفة الأولى: المرجئة: يقولون: إن الإيمان هو الإقرار بالقلب، وما عدا ذٰلك؛ فليس من الإيمان!!

ولهٰذا كان الإيمان لا يزيد ولا ينقص عندهم؛ لأنه إقرار القلب، والناس فيه سواء؛ فالإنسان الذي يعبد الله آناء الليل والنهار كالذي يعصي الله آناء الليل والنهار عندهم، ما دامت معصيته لا تخرجه من الدين!!

فلو وجدنا رجلاً يزني ويسرق ويشرب الخمر ويعتدي على الناس، ورجلاً آخر متقياً لله بعيداً عن هٰذه الأشياء كلها؛ لكانا عند المرجئة في الإيمان والرجاء سواء؛ كل منهما لا يعذب؛ لأن الأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان.

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/١٦٧)، و«الدر المنثور» (١/٢٦٨).

الطائفة الثانية: الخوارج والمعتزلة؛ قالوا: إن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان، وأنها شرط في بقائه، فمن فعل معصية من كبائر خرج من الإيمان. لٰكن الخوارج يقولون: إنه كافر، والمعتزلة يقولون: هو في منزلة بين منزلتين؛ فلا نقول: مؤمن، ولا نقول: كافر، بل نقول: خرج من الإيمان، ولم يدخل في الكفر، وصار في منزلة بين منزلتين.

هٰذه أقوال الناس في الإيمان.

* * *

* قوله: «**وَأَنَّ الإيمانَ يَزيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالمَعْصِيَةِ**».

* هٰذا معطوف على قوله: «أن الدين...» إلخ؛ أي: أن من أصول أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد وينقص.

* ويستدلون لذٰلك بأدلة من الكتاب والسنة:

ـ فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، وهٰذا صريح في ثبوت الزيادة.

ـ وأما النقص؛ فقد ثبت في «الصحيحين»[1] أن النبي ﷺ وعظ النساء وقال لهن: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب

---

(١) رواه: البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٧٩)؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما.

للب الرجل الحازم من إحداكن»؛ فأثبت نقص الدين.

ثم لو فرض أنه لم يوجد نص في ثبوت النقص؛ فإن إثبات الزيادة مستلزم للنقص؛ فنقول: كل نص يدل على زيادة الإيمان؛ فإنه متضمن للدلالة على نقصه.

*** وأسباب زيادة الإيمان أربعة:**

الأول: معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته؛ فإنه كلما ازداد الإنسان معرفة بالله وأسمائه وصفاته؛ ازداد إيمانه.

الثاني: النظر في آيات الله الكونية والشرعية:

قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۞ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۞ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۞ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ ـ ٢٠].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْـَٔايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١].

وكلما ازداد الإنسان علماً بما أودع الله تعالى في الكون من عجائب المخلوقات ومن الحكم البالغات؛ ازداد إيماناً بالله عز وجل، وكذلك النظر في آيات الله الشرعية يزيد الإنسان إيماناً بالله عز وجل؛ لأنك إذا نظرت إلى الآيات الشرعية، وهي الأحكام التي جاءت بها الرسل؛ وجدت فيها ما يبهر العقول من الحكم البالغة والأسرار العظيمة التي تعرف بها أن هٰذه الشريعة نزلت من عند الله، وأنها مبنية على العدل والرحمة، فتزداد بذٰلك إيماناً.

الثالث: كثرة الطاعات وإحسانها؛ لأن الأعمال داخلة في الإيمان، وإذا كانت داخلة فيه؛ لزم من ذٰلك أن يزيد بكثرتها.

السبب الرابع: ترك المعصية تقرباً إلى الله عز وجل؛ فإن الإنسان يزداد بذلك إيماناً بالله عز وجل.

* **أسباب نقص الإيمان أربعة:**

الأول: الإعراض عن معرفة الله تعالى وأسمائه وصفاته.

الثاني: الإعراض عن النظر في الآيات الكونية والشرعية؛ فإن هٰذا يوجب الغفلة وقسوة القلب.

الثالث: قلة العمل الصالح، ويدل لذٰلك قول النبي ﷺ في النساء: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للُبِّ الرجل الحازم من إحداكن». قالوا: يا رسول الله! كيف نقصان دينها؟ قال: «أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟»[1].

الرابع: فعل المعاصي؛ لقوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

* وخالف أهل السنة والجماعة في القول بالزيادة والنقصان طائفتان: الطائفة الأولى: المرجئة، والطائفة الثانية: الخوارج والمعتزلة.

الطائفة الأولى: المرجئة: قالوا: إن الإيمان لا يزيد ولا

---

(١) تقدم تخريجه (٢/ ٢٣٣)، وهو في «الصحيحين».

ينقص؛ لأن الأعمال ليست من الإيمان، حتى يزيد بزيادتها وينقص بنقصانها؛ فالإيمان هو إقرار القلب، والإقرار لا يزيد ولا ينقص.

ونحن نرد عليهم فنقول:

أولاً: إخراجكم الأعمال من الإيمان ليس بصحيح؛ فإن الأعمال داخلة في الإيمان، وقد سبق ذكر الدليل.

ثانياً: قولكم: إن الإقرار بالقلب لا يختلف زيادة ونقصاً: ليس بصحيح، بل الإقرار بالقلب يتفاضل؛ فلا يمكن لأحد أن يقول: إن إيماني كإيمان أبي بكر!! بل يتعدى ويقول: إن إيماني كإيمان الرسول عليه الصلاة والسلام!!

ثم نقول: إن الإقرار بالقلب يقبل التفاضل؛ فإقرار القلب بخبر الواحد ليس كإقراره بخبر اثنين، وإقراره بما سمع ليس كإقراره بما شاهد؛ ألم تسمعوا قول إبراهيم: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]؛ فهٰذا دليل على أن الإيمان الكائن في القلب يقبل الزيادة والنقص.

ولهٰذا قسم العلماء درجات اليقين ثلاثة أقسام: علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين؛ قال الله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ * ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥ ـ ٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الحاقة: ٥١].

الطائفة الثانية المخالفة لأهل السنة طائفة الوعيدية، وهٰذه الخوارج والمعتزلة، وسموا وعيدية؛ لأنهم يقولون بأحكام الوعيد

دون أحكام الوعد؛ أي: يغلبون نصوص الوعيد على نصوص الوعد، فيخرجون فاعل الكبيرة من الإيمان، لٰكن الخوارج يقولون: إنه خارج من الإيمان داخل في الكفر، والمعتزلة يقولون: خارج من الإيمان غير داخل في الكفر، بل هو في منزلة بين منزلتين.

ومناقشة هاتين الطائفتين المرجئة والوعيدية في الكتب المطولات.

* * *

* قوله: «**وَهُمْ مَعَ ذٰلِكَ**»؛ أي: مع قولهم: إن الإيمان قول وعمل.

* «**لا يُكَفِّرونَ أَهْلَ القِبْلَةِ بِمُطْلَقِ المَعاصي وَالكَبائِرِ**».

* أهل القبلة هم المسلمون، وإن كانوا عصاة؛ لأنهم يستقبلون قبلة واحدة، وهي الكعبة.

* فالمسلم عند أهل السنة والجماعة لا يكفر بمطلق المعاصي والكبائر.

* وتأمل قول المؤلف: «**بمطلق المعاصي**»، ولم يقل: بالمعاصي والكبائر؛ لأن المعاصي منها ما يكون كفراً، وأما مطلق المعصية؛ فلا يكون كفراً.

والفرق بين الشيء المطلق ومطلق الشيء: أن الشيء المطلق يعني الكمال، ومطلق الشيء؛ يعني: أصل الشيء.

فالمؤمن الفاعل للكبيرة عنده مطلق الإيمان؛ فأصل الإيمان موجود عنده، لٰكن كماله مفقود.

فكلام المؤلف رحمه الله دقيق جدّاً.

* قوله: «**كما يفعله الخوارج**»؛ يعني: الذين يقولون: إن فاعل الكبيرة كافر، ولهٰذا خرجوا على المسلمين، واستباحوا دماءهم وأموالهم.

* قوله: «**بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي**»؛ يعني: أن الأخوة بين المؤمنين ثابتة! ولو مع المعصية؛ فالزاني أخ للعفيف، والسارق أخ للمسروق منه، والقاتل أخ للمقتول.

* * *

* ثم استدل المؤلف لذٰلك فقال: «**كَمَا قالَ سُبْحانَهُ في آيَةِ القِصاصِ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾** [البقرة: ١٧٨]»:

* آية القصاص هي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى . . .﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ . . .﴾ الآية، والمراد بـ﴿أَخِيهِ﴾ هو المقتول.

ووجه الدلالة من هٰذه الآية على أن فاعل الكبيرة لا يكفر أن الله سمى المقتول أخاً للقاتل، مع أن قتل المؤمن كبيرة من كبائر الذنوب.

* «**وقال**: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۚ فَإِنْ

بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ * إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ٩ ـ ١٠]».

وهٰذا دليل آخر لقول أهل السنة: إن فاعل الكبيرة لا يخرج من الإيمان.

* ﴿ٱقۡتَتَلُواْ﴾ جمع، و﴿بَيۡنَهُمَاۚ﴾ مثنى، و﴿طَآئِفَتَانِ﴾ مثنى؛ فكيف يكون مثنى وجمع ومثنى آخر والمرجع واحد؟!

نقول: لأن قوله: ﴿طَآئِفَتَانِ﴾: الطائفة عدد كبير من الناس، فيصح أن أقول: اقتتلوا، وشاهد هٰذا قوله تعالى: ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ أُخۡرَىٰ لَمۡ يُصَلُّواْ فَلۡيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، ولم يقل: لم تصل. فالطائفة أمة وجماعة، ولهٰذا عاد الضمير إليها جمعاً؛ فيكون الضمير في قوله: ﴿ٱقۡتَتَلُواْ﴾ عائداً إلى المعنى، وفي قوله: ﴿بَيۡنَهُمَاۚ﴾ عائداً إلى اللفظ.

فهاتان الطائفتان من المؤمنين اقتتلوا، وحمل السلاح بعضهم على بعض، وقتال المؤمن للمؤمن كفر، ومع هٰذا قال الله تعالى بعد أن أمر بالصلح بينهما للطائفة الثالثة التي لم تدخل القتال: ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ * إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ﴾ [الحجرات: ٩ ـ ١٠]؛ فجعل الله تعالى الطائفة المصلحة إخوة للطائفتين المقتتلتين.

وعلى هٰذا؛ ففي الآية دليل على أن الكبائر لا تخرج من

الإيمان.

* وعلى هٰذا؛ لو مررت بصاحب كبيرة؛ فإني أسلم عليه؛ لأن النبي ﷺ ذكر من حقوق المسلم على المسلم: «إذا لقيته؛ فسلم عليه»[1]، وهٰذا الرجل ما زال مسلماً، فأسلم عليه؛ إلا إذا كان في هجره مصلحة؛ فحينئذ أهجره للمصلحة؛ كما جرى لكعب ابن مالك وصاحبيه الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، فهجرهم المسلمون خمسين ليلة حتى تاب الله عليهم[2].

* وهل نحبه على سبيل الإطلاق أو نكرهه على سبيل الإطلاق؟

نقول: لا هٰذا ولا هٰذا؛ نحبه بما معه من الإيمان، ونكرهه بما معه من المعاصي، وهٰذا هو العدل.

* * *

* قوله: «**ولا يسلبون الفاسق المِلِّي الإسلام بالكلية**»:

* «**الفاسق**»: هو الخارج عن الطاعة.

* والفسق ـ كما أشرنا إليه سابقاً ـ ينقسم إلى فسق أكبر مخرج عن الإسلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠]، وفسق أصغر ليس مخرجاً عن الإسلام؛

---

(١) رواه: البخاري (١٢٤٠)، ومسلم (٢١٦٢)؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.

(٢) قصة كعب بن مالك؛ رواها البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).